



تونس

السيد الرئيس،

يسعدني في البداية، أن أتوجه إليكم وإلى بلدكم الصديق سانت لوسي بخالص التهنية على انتخابكم رئيسا للدورة 58 للجمعية العامة معربا عن الثقة في أنكم ستديرون أعمال هذه الدورة بكل مهارة واقتدار.

كما يسعدني أن أعبر لسلفكم السيد إيان كفان عن فائق تقديري لإدارته المتميزة لأعمال الدورة السابقة.

وبنفس المناسبة أتوجه بعبارات الشكر والتقدير إلى الأمين العام السيد كوفي عنان الذي ما فتئ يسعى إلى الحفاظ على دور المنظمة وتطويره وتجسيم أهدافها من أجل تحقيق السلم والأمن والتنمية في العالم.

السيد الرئيس،

منذ انعقاد دورتنا الأخيرة تلاحقت التطورات التي زادت في تفاقم أوضاع العالم المتردية أصلا بسبب اختلال الأمن والاستقرار وتعدد بور التوتر والصراعات وتفشي الأمراض والفقر والإقصاء في العديد من مناطقها، وهو ما يستدعي من المجموعة الدولية وقفة حازمة لمواجهة من خلال التأكيد مجددا على التزام الجميع بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ النبيلة التي تضمنها، والعمل سويا في إطار توافق دولي في الرأي على تعزيز دور منظمتنا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وإيجاد الحلول للقضايا الدولية العالقة.

ونعتقد أن ذلك هو السبيل الأمثل لإرساء عالم يقوم على مبادئ الحوار والتعاون

والتوافق.

السيد الرئيس،

إن التحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي وإرساء علاقات قائمة على العدل والإنصاف والتوازن تستوجب أن نعمل سويا على أن تبقى منظمة الأمم المتحدة الإطار الذي تتضافر فيه جهودنا من أجل استتباب الأمن والاستقرار والمصدر للشرعية الدولية التي يجب أن تلتزم بها جميع دولنا بدون استثناء وأن يكون تطبيقها بعيدا عن سياسة المكاييل.

كما أنها تقتضي تطوير أداء الأمم المتحدة وأسلوب عملها، في نطاق المبادئ النبيلة التي انبنى عليها ميثاقها، ومن خلال العمل على تعزيز دور هياكلها الرئيسية وبالخصوص تدعيم دور مجلس الأمن ومصادقيته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتفعيل دور الجمعية العامة وتطويره في خدمة قضايا السلم والأمن والتنمية.

ونحن إذ نشاطر السيد الأمين العام في هذا السياق دعوته الملحة إلى التعجيل بإدخال الإصلاحات اللازمة على المنظمة، فإننا نؤكد أن تونس، التي شاركت خلال السنوات الماضية في المداورات حول هذه الإصلاحات، مستعدة لمواصلة الإسهام بفعالية في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف الذي أصبح اليوم متأكدا أكثر من أي وقت مضى.

السيد الرئيس ،

إننا نعتقد أن تأزم الأوضاع في العالم يستدعي من المجتمع الدولي اعتماد مقاربة شاملة، متكاملة الأبعاد تقوم على الإيمان بالترابط العضوي بين السلم والأمن من ناحية، وبين التنمية من ناحية أخرى، إذ لا سبيل في نظرنا إلى ضمان السلم والأمن وإشاعتها في مختلف ربوع الأرض إلا بتوفير أسباب التنمية لكافة أبنائها، كما لا سبيل إلى تحقيق التنمية إلا بتوفير أسباب الأمن والسلم للجميع.

ولا شك أن تجسيم مثل هذه المقاربة يتطلب تكاتف الجهود والتضامن بين جميع أعضاء الأسرة الدولية قصد العمل معا على إزالة اسباب التوتر والقضاء على الفقر والحرمان اللذين لا يولدان إلا الاضطراب وعدم الاستقرار.

ولقد دأبت تونس، منذ تحول السابع من نوفمبر 1987، على الدعوة إلى تكريس هذا المنهج فتقدمت على المستويين الإقليمي والدولي بالعديد من المبادرات والمقترحات التي من شأنها ان تؤسس لعالم أقدر على تحقيق أهداف السلم والأمن والتنمية وإشاعة قيم الحوار والتسامح والتضامن بين الشعوب.

وفي هذا السياق بالذات، تنزلت دعوة سيادة الرئيس زين العابدين بن علي منذ سنة 1989 ومن أعلى منبر هذه الجمعية الموقرة، إلى إبرام عقد للسلم والتقدم في إطار الأمم المتحدة يضم بلدان الشمال والجنوب ويقوم على السلام والعدل وتعزيز سبل التعاون بين كافة دول العالم.

وقد جاءت مبادرات سيادة رئيس الجمهورية ومقترحاته منسجمة منذ ذلك الوقت مع هذه الدعوة ونابعة من حرص تونس ورئيسها على ان يكون إسهام بلادنا فاعلا في معالجة قضايا السلم والأمن والتنمية، لا سيما في ما يتعلق بمعالجة ظاهرة الإرهاب وطرق مكافحتها أو في ما يخص إحداث آليات لحل النزاعات على الصعيد الإقليمي العربي والإفريقي.

وتماشيا مع الطابع الشمولي للمقاربة التونسية، ما انفك سيادة الرئيس يدعو إلى مساعدة الدول النامية على النهوض باقتصادياتها من خلال العديد من المبادرات الإقليمية والدولية التي من بينها معالجة مسألة المديونية وبالخصوص رسكلة ديون البلدان ذات الدخل المتوسط وكذلك تمكين البلدان النامية من اكتساب اسباب التقدم العلمي والتكنولوجي والدعوة لعقد قمة مجتمع المعلومات، فضلا عن إشاعة قيم التضامن والتكافل للقضاء على الفقر والتهميش والإقصاء التي توجت بإنشاء صندوق عالمي للتضامن.

إن تونس التي عملت، بنجاح، على بناء مجتمع آمن ومستقر ومتوازن ينخرط في حضارة العصر، ويأخذ بأسباب الحداثة، ويجعل من النهوض بالإنسان هدفه الأسمى، تعتقد من منطلق تجربتها الوطنية، أن مكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب التي يهدد خطرها مختلف أرجاء العالم، لا يمكن أن تستقيم إذا لم تكن شاملة ومتكاملة وإذا اقتصر على استخدام الوسائل الأمنية ولم تأخذ بعين الاعتبار معالجة الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة.

ومن هذا المنطلق فإننا نشدد على ضرورة العمل، بالاستناد إلى المواثيق الدولية ذات الصلة، على بلورة رؤية دولية مشتركة لمكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب.

وفي هذا الإطار، وفي انتظار تحقيق التقدم المرجو على طريق اعتماد آلية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب، فإننا نؤكد دعوة تونس إلى وضع مدونة سلوك حول مكافحة الإرهاب، تلتزم بها جميع الدول وتتضمن المبادئ التي من شأنها أن تشكل توافقا دوليا وقاسما مشتركا في التصدي الجماعي لهذه الظاهرة على أن يعقد مؤتمر دولي لغرض إعداد مثل هذه المدونة.

السيد الرئيس،

إن ما حظيت به مبادرة بعث الصندوق العالمي للتضامن ومكافحة الفقر من ترحيب دولي واسع يشكل دليلا على الحاجة إلى مثل هذه الآلية التي تهدف إلى التخفيف من وطأة المعاناة والفقر والإقصاء والتهميش التي يعيشها العديد من شعوب العالم وخاصة منها شعوب قارتنا الإفريقية.

ونحن إذ نجدد الإعراب عن خالص الشكر والامتنان للدول الأعضاء على دعمها، فإننا على يقين من أنها الآن، وقد تم إنشاء الصندوق في فيفري 2003، فأصبح آلية رسمية من آليات منظومة الأمم المتحدة، لن تأل جهدا في العمل على التعجيل بتجسيمة حتى يشرع، في أقرب وقت ممكن في الاضطلاع بمهامه، ويسهم في إنجاز أهداف قمة الألفية.

ومن هذا المنطلق، فإننا نهيب بالمجموعة الدولية وجميع الأطراف الفاعلة من مؤسسات حكومية وخاصة ان تبادر لتعبئة الموارد المالية اللازمة للصندوق، إسهاما منها في تحقيق أهدافه الإنسانية النبيلة.

وفي هذا النطاق، فقد أصبح ضروريا الإسراع بتشكيل اللجنة رفيعة المستوى المقرر إحداثها لتتولى تحديد استراتيجية أنشطة الصندوق العالمي للتضامن وتعبئة ما يحتاجه من موارد.

السيد الرئيس،

إن اتساع الفجوة الرقمية بين الدول المصنعة والدول النامية يقتضي بدوره اتخاذ الخطوات الكفيلة بتمكين جميع بلدان العالم من الاستفادة من الآفاق الرحبة التي تفتحتها الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات.

ووعيا منها بأهمية ذلك بادرت تونس بالدعوة إلى عقد قمة عالمية لمجتمع المعلومات وهي الآن تستعد على قدم وساق لاحتضان هذه القمة في مرحلتها الثانية والتي ستلتئم بتونس في نوفمبر 2005.

وبقدر ما تحرص تونس على المساهمة الفعالة في المرحلة الأولى التي ستعقد بجنيف في موفى السنة الحالية، فإنها ستعمل بكل ما في وسعها على أن تكون قمة تونس مناسبة سانحة لبلورة خطة عالمية تسهم في دعم التعاون بين أعضاء المجموعة الدولية وتعزيز وظيفة الاتصال والمعلومات في خطط التنمية. وإننا على يقين من أن الدول الأعضاء التي اختارت تونس لاحتضانها، ستعمل بكل ما في وسعها من اجل إنجاحها.

السيد الرئيس،

انطلاقا من إيماننا بدور الرياضة في توثيق عرى الصداقة والتعاون والتقارب بين الشعوب واعتبارا لأهمية التربية البدنية كأداة لتوطيد أركان السلم وتعزيز التنمية في العالم،

قررت تونس عرض مشروع قرار على الجمعية العامة خلال دورتها هذه، يقضي بإعلان سنة 2004 سنة دولية للرياضة والتربية البدنية في خدمة السلم والتنمية.

ونأمل ان يلاقي هذا المشروع الذي حظي بدعم الاتحاد الإفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بمساندة وتأييد واسعين من قبل المجموعة الدولية والهيئات الرياضية العالمية.

السيد الرئيس،

ما تزال منطقة الشرق الأوسط تعاني من دوامة العنف والتوتر. وقد جاءت خطة خارطة الطريق التي ساندتها تونس لتحيي الأمل بإمكانية استئناف مسيرة السلام، غير أن هذا الأمل سرعان ما اصطدم بمواصلة إسرائيل فرض واقع الاحتلال والحملات العسكرية المستمرة على الشعب الفلسطيني. بما في ذلك إعلانها قرار إبعاد الرئيس ياسر عرفات، رغم ما أبدته السلطة الوطنية الفلسطينية من حرص على الوفاء بالتزاماتها في إطار تلك الخطة.

ونحن نعتقد، إزاء هذا الوضع المتردي، أن المجموعة الدولية وخاصة أعضاء اللجنة الرباعية، لا ينبغي أن تسمح بهزيمة إرادة السلام، وهي لذلك مدعوة إلى العمل بكل ما في وسعها من جهود من أجل الدفع بعملية السلام.

وإن تونس إذ تؤكد من جديد تمسكها بهذه العملية وحرصها على الإسهام فيها، فإنها تشدد على احترام شرعية السلطة الوطنية الفلسطينية وقيادتها التي اختارها الشعب الفلسطيني بمحض إرادته.

كما نعتقد أن الوقت قد حان في ظل الأوضاع المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، لاعتماد الدعوة التي تقدم بها سيادة رئيس الجمهورية، السيد زين العابدين بن علي، خلال القمة العربية الطارئة المنعقدة بالقاهرة في أكتوبر 2000 لتمكين الشعب الفلسطيني من حماية دولية، لا سيما وأن هذه الدعوة حظيت بمساندة العديد من الدول.

السيد الرئيس،

إن محنة الشعب العراقي المتواصلة، تشكل بالنسبة إلى المجموعة الدولية مصدر قلق وانشغال بالغين.

ونحن، إذ نعرب من جديد عن تمسكنا باستقلال العراق ووحدة أرضه وشعبه، فإننا نؤكد ضرورة أن تتضافر جهود المجموعة الدولية وأن تضطلع الأمم المتحدة بدورها المركزي من أجل استتباب الأمن والاستقرار في هذا البلد الشقيق حتى يتسنى الشروع في إعادة إعمارها وحتى يستعيد ظروف الحياة الطبيعية.

وفي هذا الإطار تأمل تونس أن تؤدي الخطوات الأولى التي تم اتخاذها والتي رحب بها مجلس الأمن في قراره رقم 1500 إلى تمكين الشعب العراقي من تثبيت سيادته في أقرب الآجال.

وإننا إذ نجدد إدانتنا بشدة للاعتداء الإرهابي الذي تعرض له مقر الأمم المتحدة ببغداد، نود أن نتوجه بالتحية والتقدير إلى السيد الأمين العام لإصراره، رغم هذه الحادثة الأليمة، على أن تواصل الأمم المتحدة مساعدة الشعب العراقي على الخروج من محنته.

السيد الرئيس،

إن تونس تولي أهمية بالغة لدعم صيغ الاندماج والشراكة داخل التجمعات الإقليمية التي تنتمي إليها. وفي هذا السياق نود أن نفتتح هذه الفرصة لنعبر عن ارتياحنا العميق لتوصل ليبيا الشقيقة وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إلى تسوية نهائية لقضيتي لوكربي و UTA بعد أن وفّت ليبيا بجميع التزاماتها في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولا شك أن ليبيا الشقيقة ستعود الآن، بعد رفع الحظر عنها، إلى الاضطلاع بدورها كاملا على الصعيد المغربي والمتوسطي وهو ما سيساهم في تهيئة الظروف الملائمة لتفعيل اتحاد المغرب العربي بما يتيح للدول المغربية مزيدا من التكامل والاندماج فيما بينها، وما سيساعد

على تعزيز اسباب الأمن والاستقرار والازدهار في الفضاءات المغاربية والعربية والإفريقية والمتوسطية.

وإنه لمن حسن الطالع أن تأتي هذه التسوية في مرحلة تستعد فيها تونس لاحتضان القمة الأولى لحوار 5 زائد 5 بين الدول المغاربية والدول الأوروبية الواقعة غربي حوض البحر الأبيض المتوسط، في شهر ديسمبر 2003 والتي نتطلع إلى أن تكون محطة بارزة على طريق الشراكة المتضامنة بين بلدان المنطقة وتكريس قيم الحوار والتسامح والاعتدال بين شعوبها.

واستنادا إلى إيمانها بضرورة تعزيز العمل العربي المشترك وتوطيد دور جامعة الدول العربية في سبيل تحقيق أهدافها النبيلة، ستعمل تونس خلال فترة رئاستها للقمة العربية سنة 2004 على مزيد دعم أواصر التعاون والتضامن والتكامل بين الدول العربية.

السيد الرئيس،

لقد جسدت القمة الإفريقية الأخيرة المنعقدة بمابوتو في جويلية 2003 البداية العملية لإطلاق مسيرة الاتحاد الإفريقي، وإن الاتحاد لعازم على العمل بكل ما في وسعه من جهود على تجسيم أهدافه في النهوض بالقارة الإفريقية ورفع التحديات الكبيرة التي تواجهها، وهو يأمل في أن يحظى بالدعم الدولي الكفيل بمساعدته على ذلك.

وما من شك أن دفع خطة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا "نيباد"، التي تطرح رؤية جديدة لمشاركة جادة وبناءة مع الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة ومع الدول المتقدمة والمؤسسات الأخرى المعنية، سيكون رافدا له في سعيه إلى تحقيق مطالب الشعوب الإفريقية المشروعة وفي معالجة مظاهر التهميش التي تعاني منها القارة على مختلف المستويات.

السيد الرئيس،

لقد أثر الظرف الاقتصادي العالمي الصعب، تأثيرا سلبيا عميقا على اقتصاديات البلدان النامية عموما واقتصاديات الدول الإفريقية خصوصا. فلقد أثقل احتدام المنافسة التجارية الدولية وتفاقم الممارسات الحمائية وتذبذب أسعار العملات وتزايد أعباء المديونية، كاهل هذه البلدان وأعاق مسيرتها التنموية.

وإننا لنؤكد في هذا السياق، على ضرورة توافر الإرادة اللازمة لدى جميع الأطراف الدولية لترجمة الأهداف التنموية لقمة الألفية وسلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة المنعقدة خلال السنوات الأخيرة، ومن بينها مؤتمر مونترالي لتمويل التنمية وقمة التنمية المستدامة بجوهانسبورغ، من أجل الخروج من هذا الوضع الصعب وإعطاء دفع جديد لجهود التنمية.

السيد الرئيس،

إن الوضع الصعب الذي يبدو عليه عالمنا اليوم لا ينبغي أن يحبط عزائمنا ولا أن يثني إصرارنا على تحقيق ما نصبو إليه جميعا من سلام وأمن واستقرار، فلنتحل بالصبر والأناة وروح المثابرة ولنعمل من أجل أن تكون منظمنا كما نريدها ولنجعل من دورتنا هذه نقطة انطلاق جديدة لها حتى تضطلع بدورها بكل فعالية وتستجيب لطموحاتنا المشتركة في التأسيس لعالم أكثر أمنا واستقرارا.

وشكرا على حسن الانتباه